

دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية ما قبل اتفاق أوسلو ١٩٩٣م
جودت وليد أبو رمضان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطور الدبلوماسية الفلسطينية والنجاحات التي حققتها أو الإخفاقات في بناء العلاقات الدبلوماسية والتحالفات الدولية بما يخدمها مصالحها وتطلعاتها ويخدم القضية الفلسطينية، وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي في مقاربتها المنهجية، وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة الذي تمثل في: ما هو واقع تطور دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية؟

وقد خلصت الدراسة إلى أن دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية ساهمت في تحقيق إنجازات كبيرة، فقد نالت الثورة الفلسطينية من التعاطف والتأييد السياسي كما الدعم المادي والمالي ما لم تتحققه ثورة أو حركة تحرر أخرى، وشملت دائرة التأييد لنضال الشعب الفلسطيني المحيط العربي والإسلامي والإفريقي والمعسكر الاشتراكي، كما حققت منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً دبلوماسياً غير مسبوق وصل أوجه مطلع الثمانينيات عندما نالت الثورة اعتراف أكثر من مائة دولة، إضافة إلى اعتراف عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، تحققت هذه الإنجازات في فترة كان فيها الأداء السياسي والعسكري الثوري الفلسطيني في أفضل حالاته.



Abstract:

This study aims to realize the actual development of the Palestinian diplomacy and the achievements and failures made in building the diplomatic relations and international alliances that serve the interests and ambitions of the Palestinian issue. This paper follows the descriptive analytic method in the systematic comparison in order to answer the main inquiry: what is the reality of development of Diplomacy of Palestinian Liberation Organization?

The study concludes to that Diplomacy of Palestinian Liberation Organization contributed in great achievements. Palestinian revolution gained sympathy and political support as well as financial and material supply that no other revolution or Liberation movement gained.

The support for the struggle of Palestinian people included Arabic, Islamic, African, and socialists' surroundings. PLO gained unprecedented diplomatic acknowledgment, reaching the climax in the beginning of 1980s, whereas more than 100 states acknowledged the revolution, in addition to the acknowledgment of number of international and regional organizations. This phase of achievements witnessed the best political, armed, and Liberian performance ever.



مقدمة الدراسة:

كانت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية هي نتاج عملية دبلوماسية عربية بجذور مصرية، فكما أوضحنا سابقاً فقد نشأت منظمة التحرير نتيجة دعوة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بضرورة تشكيل كيان فلسطيني يمثل هويتهم وكيانهم، وقد كلف الشقيري بالتحضير والترتيب لتشكيل هذا الكيان.

وقد لعب الشقيري دوراً دبلوماسياً ذو اتجاهين، تمثل الأول في تجاه الفلسطينيين في مناطق الشتات والداخل الفلسطيني من أجل عقد المؤتمر الوطني التأسيسي الأول لقيام منظمة التحرير الفلسطينية، والأخر على المستوى العربي لإقناع الدول العربية بقيام منظمة التحرير الفلسطينية في ظل رفض بعض الدول العربية لقيامها وتحديداً الأردن.

ومنذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ مارست النشاط السياسي والدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي، واستطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، بفعل هذا النشاط الدؤوب والمستمر.

الدراسات السابقة:

لم يتم تناول موضوع الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في الدراسات السابقة بشكل مباشر، وإنما تناولت بعض الدراسات السابقة الموضوع ضمن معالجتها لقضايا أخرى، و من أبرز الدراسات في هذا المجال:

محمد نوفل راضي: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية (٢٠٠١ - ٢٠٠٨م)، (جامعة الأزهر غزه: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠م).

ألفت الدراسة الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية في الفترة بين (٢٠٠١ - ٢٠٠٨) ولاية الرئيس جورج بوش الابن،



وقد استعرضت الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من العام ١٩١٧ وحتى ٢٠٠٠ مدخلاً تاريخياً، ويتبع ذلك المبادرات ومشاريع التسوية التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم لعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية من حيث محدداتها وأيضاً أركانها (مؤسسة الرئاسة، وزارة الخارجية والدفاع، الكونجرس)؛ وتناولت بالتحليل سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية في الفترة المذكورة متناولة تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكذلك الرؤى وأهم المبادرات الأمريكية في هذا الشأن، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً وسيطاً نزيهاً بين طرفين في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث كانت - وما زالت - منحازة لإسرائيل وتتبني رويتها لحل الصراع وإقامة الدولة الفلسطينية؛ وأن توجهها لحل القضية الفلسطينية كان توجهاً تكتيكياً وليس استراتيجياً، الهدف منه هو إدارة الصراع بما يخدم مصالحها. وتبيّن أيضاً أن المبادرات الأمريكية التي قدمت لم تكن جادة وكان ينقصها إرادة الفعل السياسي الصادق، كما أن الرؤية الأمريكية للدولة الفلسطينية كانت مبهمة وغامضة تتحدث بالعموميات وخالية من التفاصيل، دون أن تدخل أي حيز عملي.

وليام ب. بـ. كوانت: عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م).

قدم الكاتب وصفاً تحليلياً مفصلاً للسياسة الأمريكية إزاء النزاع العربي الإسرائيلي، بدءاً من الأزمة التي انتهت إلى حرب عام ١٩٦٧م، وتناول النهج الذي اتبعته كل إدارة تجاه مشكلة صنع السلام، ويرجع أهمية هذا الكتاب إلى أن مؤلفة عمل في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة كل من نيكسون وكارتر، كما أنه من كبار برامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنجز.

أحمد الواديه: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ ، جامعة الأزهر غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩م).

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ ، واقفةً على التطور التاريخي لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ ١٩١٧ وحتى العام ٢٠٠٠ ، ومحددات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وأثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على القضية الفلسطينية، كما طرحت أهم المبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، والتدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني والضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ بعض الإصلاحات، بالإضافة إلى مناقشة موقف الولايات المتحدة من الانتفاضة الثانية والرئيس ياسر عرفات، كما ناقشت الدراسة الموقف الأمريكي من انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، ومن نجاح حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها للحكومة العاشرة الفلسطينية، وحلت الدراسة مؤتمر أنابوليس والدلالات انعقاده، بالإضافة إلى مناقشة دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس وانهاء ولاية الرئيس جورج بوش الابن دون تحقيق أي نتائج تذكر مع الوقوف على أسباب ذلك.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً جادة وصادقة في المبادرات التي قدمتها لحل القضية الفلسطينية، إذ تبين أن الهدف وراء تلك المبادرات كان فقط إدارة الصراع وكسب الوقت لصالح إسرائيل؛ لفرض حائق على الأرض تستفيد منها إسرائيل. وأن الولايات المتحدة لم تكن وسيطاً نزيهاً في كل جولات المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وقدمت مجموعة من التوصيات الهامة إلى الجانب الفلسطيني والأمريكي والإسرائيلي والعربي والإسلامي والهيئات واللجان الدولية.



نصير عاروري: أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧م، ترجمة: منير العكش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م).

يعالج الباحث دراسته من خلال سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين والعرب، وتطور الاستراتيجية الدولية الأمريكية و العلاقات الخاصة والخلف الاستراتيجي مع إسرائيل أيام الحرب الباردة وبعدها، وتعزيز السلام والمؤتمرات الدولية وعارضة الولايات المتحدة وتمييز القضية الفلسطينية ما بعد أوسلو ومكاسب إسرائيل من عملية السلام، والقدس، والسياسة الأمريكية المتغيرة، والكونغرس، والسجل حول القدس ودور الولايات المتحدة في قضية اللاجئين لفلسطينيين، وإسرائيل ورؤيتها تجاه قضية اللاجئين. ومن كامب ديفيد إلى الانتفاضة ونهاية أوسلو وموتها، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وسياسة بوش في الشرق الأوسط والإنساف وحل الدولة الواحدة والتضامن الدولي، والولايات المتحدة وتجميل السياسة الانفرادية وخرقها طريقة.

إن الهدف الرئيسي للباحث هو عرض التغير التدريجي في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية، وكيف أن العلاقات الخاصة تلعب دورها . فالكاتب هنا يعرض كيف تتغير الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام إلى القضية الفلسطينية بكامل ملفاتها وكيف تعامل معها وفق أجندتها السياسية ومصالحها الخاصة.

أهمية الدراسة:

تمثل أهمية الدراسة العلمية فيتناول الموضوع جانب من السياسة الدبلوماسية الفلسطينية في بناء العلاقات والتحالفات ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي توضح الجهد التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل فتح علاقات سياسة ودبلوماسية مع كل أقطار العالم.



أما الأهمية العملية فتتمثل في مساهمة الدراسة لدوائر صنع القرار الفلسطيني في توضيح آلية التعامل السياسي والدبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية والعوامل التي ساهمت في فتح الحوار معها لأخذها بعين الاعتبار في التعامل معها.

هدف الدراسة:

وبذلك فإن الهدف العام للدراسة يكمن في معرفة واقع تطور الدبلوماسية الفلسطينية والنجاحات التي حققتها أو الإخفاقات في بناء العلاقات الدبلوماسية وال تحالفات الدولية بما يخدمها مصالحها وتطلعاتها ويخدم القضية الفلسطينية.

إشكالية الدراسة:

تمثلت إشكالية الدراسة التي تسعى الدراسة إلى معالجتها في معرفة ما هو واقع تطور دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية في ظل كونها حركة تحرر وليس دولة، وما مدى نجاحها في بناء العلاقات الدولية وال تحالفات الدولية بما يخدم القضية الفلسطينية، وبذلك يمكن تحديد الإشكالية في ما هو واقع تطور دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية؟

تساؤلات الدراسة:

- كيف تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى والمنظمات الدولية في العقد الأول لتأسيسها؟
- إلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في عقد تحالفات خدمة القضية الفلسطينية على المستوى الدولي؟

منهجية الدراسة:

تستند الدراسة في مقاربتها المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الظاهرة تاريخياً في نشأتها وتطورها وتحليلها بشكل يسهم في إظهار التطور الذي بدأ منه ووصلت إليه الدبلوماسية الفلسطينية.



حدود الدراسة:

تقسم حدود الدراسة إلى حد زمانى وحد الموضوع، الحد الزمانى فيمتد خلال الفترة ١٩٦٤م وهي نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وحتى ما قبل عقد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، أما الحد الموضوعي فيتمثل في دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية تجاه دول العالم ومؤسساتها الدولية لتحقيق إنجازات سياسية ودبلوماسية تخدم القضية الفلسطينية.

تقسيمات الدراسة:

وتتناول الدراسة في متنها أربعة محاور هي:

- مقدمة
- أولاً: الدبلوماسية الفلسطينية ما قبل منظمة التحرير الفلسطينية
- ثانياً: دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية منذ النشأة وحتى عام ١٩٧٣م
- ثالثاً: دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٧٤م وحتى عام ١٩٨٣م
- رابعاً: دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٨٣م وحتى عام ١٩٩٣م
- الخلاصة

مقدمة:

يؤرخ التاريخ السياسي الفلسطيني بأن الفلسطينيون عهدوا أشكالاً من العمل السياسي والإعلامي أشبه بالدبلوماسية الشعبية مبكراً منذ العام ١٨٩٧م، تزامناً مع عقد مؤتمر الصهيونية الأول، وذلك بالقيام بنشاطات من قبيل المشاركة في عدد من المؤتمرات العربية كمؤتمر باريس (١٩١٣م)، والاضطلاع بالعمل الصحفى المناهض للهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية في فلسطين، بينما يؤرخ البعض تاريخ النشاط الدبلوماسية إلى العام ١٩١٩ -



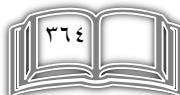
١٩٢٠م، تزامناً مع ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فيما يطلق عليه دبلوماسية الوفود والمذكرات والتي استمرت خلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩١٩ وحتى وقوع النكبة الفلسطينية بعد حرب عام ١٩٤٨م.⁽ⁱ⁾

أولاً: دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية منذ النشأة وحتى عام ١٩٧٣م

كانت أولى الخطوات الدبلوماسية التي خطتها منظمة التحرير الفلسطينية قد تمثلت في نشأتها وتأسيسها، فقد لعب أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية دوراً دبلوماسياً في إنشاء هذه المنظمة، توزعت اتجاهاته ما بين الفلسطينيين في دول الشتات والداخل، وما بين الدول العربية خصوصاً المناوئة منها أو الرافضة لقيام أي كيان يهدد مصالحها المتطلعة إلى ضم أجزاء من أرض فلسطين إلى أراضيها، وفي تقريب أو إنهاء حالة الخلاف حول ماهية الكيان الفلسطيني كحكومة فلسطينية أو حركة وطنية ما بين الدول العربية.

ركزت المنظمة في بداية نشأتها على العمل الدبلوماسي، فتشير الموسوعة الفلسطينية إلى أنه تم افتتاح أول مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك بالقرب من مقر الأمم المتحدة منذ مطلع العام ١٩٦٥م،⁽ⁱⁱ⁾ كما أولى الشقيري اهتماماً بالصين فقد كانت أول دولة أجنبية تستضيف رئيس منظمة التحرير، فقد زار الشقيري الصين في عام ١٩٦٥م وتم الاتفاق خلالها على إقامة بعثة لمنظمة التحرير في بكين لتعزيز التعاون المشترك، كما وعدت الصين ببذل كل جهد ممكن لدعم الشعب الفلسطيني.⁽ⁱⁱⁱ⁾

لكن احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية دفع المنظمة إلى أحداث تغيرات في سياستها المعتمدة على الدبلوماسية المطلقة، ذلك في ظل تنامي قدرة التنظيمات الفلسطينية المبنية للكفاح المسلح وعلى رأسها حركة فتح، فبدأ التوجه بتبني خيار الكفاح المسلح كخيار وحيد لدحر الاحتلال، ومن ثم ارتأت قيادة



المنظمة أن الدبلوماسية يمكن أن تكون مكملة للعمل العسكري، ولكن ليست وسيلة أساسية للتحرير،^(iv) فقد أرسلت حركة فتح أول رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران يونيو ١٩٦٥م أي عقب ستة شهور على انطلاقتها العسكرية طالبته بإشراكها في أي مداولات حول القضية الفلسطينية.^(v)

وبعد دخول الفصائل الفلسطينية المسلحة في منظمة التحرير الفلسطينية عملت المنظمة على توثيق علاقاتها مع حركات التحرر في العالم خصوصاً الإفريقية،^(vi) ووفقاً لقرير صدر عن الجامعة العبرية فقد شكلت العلاقات الفلسطينية الإفريقية محط نظر وموضع دراسات "إسرائيلية" متخصصة، وقد درستها من النواحي الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والزراعي والعسكري.^(vii)

كما فتح المجلس الوطني الفلسطيني مجالاً واسعاً أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، للتحرك على المستوى الدولي والمناورة، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من النشاط الدبلوماسي الفلسطيني، اعترفت العديد من الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية التي أقامت دورها المكاتب والبعثات الدبلوماسية في دول كثيرة، ودخلت المنظمة منظمات دولية مختلفة وأصبحت عضواً مراقباً في هيئة الأمم المتحدة، وفتحت آفاق سياسية ودبلوماسية أمام المنظمة مما هيأ لها الوصول بصورة أيسر إلى الرأي العام العالمي، خاصة في دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، أدى هذا إلى مطالبة واسعة على المستوى العالمي لإنفاذ الحق ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.^(viii)

كما هدفت منظمة التحرير الفلسطينية في توظيف الدبلوماسية من أجل الحصول على الاعتراف العربي والدولي بها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فبدأت الدبلوماسية الفلسطينية بإجراء اتصالاتها على الساحة العربية والدولية، لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية.^(ix)

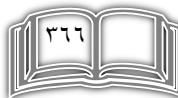


فوحّدت فصائل منظمة التحرير علاقاتها الخارجية ضمن اختصاص الدائرة السياسية في المنظمة،^(x) وقد استفادت هذه القيادة من الخبرة والمكاسب الدبلوماسية التي تحققت لها من خلال علاقات كل فصيل وخصوصاً حركة فتح،^(xi) التي استفادت من الحضور الدولي لأبرز قياداتها كممثلين عن الحركة الطلابية الفلسطينية التي مثلتها مؤسسات من قبيل رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، والاتحاد العام لطلبة فلسطين.^(xii)

فعلى صعيد الأمم المتحدة فقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في تغيير موقف الأمم المتحدة باتجاه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، فقد كانت الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العامة بمثابة نقطة تحول هامة في موقف المنظمة العالمية إذ تحدثت الجمعية العامة ولأول مرة في قرارها رقم ٢٥٣٥ (ب) في ١٠ كانون الأول ١٩٦٩م عن كيان وطني متميز للشعب الفلسطيني،^(xiii) كما تمت دعوة ممثلي عن منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٠م إلى اللجنة السياسية للجمعية العامة لمناقشة القضية الفلسطينية، وذلك يعتبر اعتراف ضمني مبكر بمنظمة التحرير الفلسطينية،^(xiv) وقد تكلّل ذلك بتبني الجمعية العامة مجموعة من القرارات التي أكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،^(xv) وهذه القرارات هي:^(xvi)

١. القرار (٢٦٧٢): تبنّته الجمعية في ٨ ديسمبر ١٩٧٠م ونص على حق الشعب الفلسطيني في استعادة كامل حقوقه، وضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين ١ و٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة والمعاد تأكيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي، المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق.

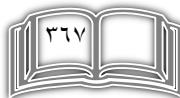
٢. القرار (٢٦٢٨): صوّتت عليه الجمعية في ٤ نوفمبر ١٩٧٠م، والذي اعتراف الجمعية بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه، من أجل إقامة سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط.



٣. القرار (٢٦٤٩): اتّخذ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠م وأكّدت الجمعيّة العامة على أهميّة التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وضرورة الإسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة، وأدانّت الجمعيّة الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، خصوصاً شعوب جنوب أفريقيا وفلسطين.

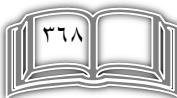
وقد تجلّى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينيّة ممثلاً شرعاًً ووحيداً لإرادة الشعب الفلسطيني بعدة وثائق دوليّة ومجموعة قرارات دوليّة اتخذتها الجمعيّة العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة ومجلس الأمن الدولي، وغيره من المنظّمات الدوليّة، فأصبح المجتمع الدولي ينظر إلى الوضع القانوني الدولي للشعب الفلسطيني ابتداءً من العام ١٩٧٤م بمثابة دولة في طور التكوين، وخاصة بعد القرار (٣٢١٠) الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤م والذي تضمّن: "إن الجمعيّة العامّة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضيّة فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينيّة الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعيّة العامّة بشأن قضيّة فلسطين في جلساتها العامّة"، وبذلك فقد أكدّ القرار على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في القضيّة الفلسطينيّة، وأخذ تمثيل المنظّمة في الدول الأجنبيّة يرتفع حتّى وصل إلى مستوى ما يقارب سفارّة بمبادرة من الاتحاد السوفياتي، وترتّب المقررات بوزارة الخارجية لدول المضيّفة بعد أن كانت ترتبط بحركات الصداقة والمنظّمات الاجتماعيّة، وبذلك اكتسبت هذه المكاتب والمقررات بعض الصفات الدبلوماسيّة الدوليّة وال رسميّة.^(xvii)

كما بدأت منظمة التحرير في ظل قيادة الفصائل بالتحرّك الدبلوماسي تجاه الدول الدوليّة الفاعلة وتحديداً كل من الاتحاد السوفياتي والصين لما تمثّله هاتان القوتان من مكانة على المسرح الدولي، ودورهما في مساندة ودعم حركات التحرّر العالميّة، وتمثّلت أهداف الدبلوماسيّة من الاتصال بهاتين القوتين في



الحصول على الدعم العسكري والسياسي للقضية الفلسطينية، وتقديم يد العون في انتزاع وحدانية تمثيل منظمة التحرير، إلى جانب طرح وإبراز القضية الفلسطينية على اعتبار أنها لب الصراع في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها قضية شعب وأرض وليس قضية لاجئين، وتکل هذا النشاط الدبلوماسي، بالنجاح حيث اعترفت الصين بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومنح مكاتبها في بكين كامل الميزات الدبلوماسية الممنوعة للسفارات الأجنبية، وهو ما ساهم في تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة، وقد هدفت الصين من خلال تقديم الدعم والمساندة إلى المنظمة تعزيز روابطها بالعلميين العربي والإسلامي، وإحراج الاتحاد السوفيتي وإضعاف مكانته في المنطقة، والضغط على واشنطن التي تحاصر الصين اقتصادياً، وهذا ما اتضح بعد تحسن العلاقات الصينية الأمريكية وعودة الصين إلى مجلس الأمن عام ١٩٧١م حيث لم تستخدم الفيتو ضد أي قرارات عارضها الفلسطينيون.^(xviii)

أما روسيا فعلى الرغم من حدوث لقاءات بين الشقيري وبعض الشخصيات السوفيتية رفيعة المستوى إلا أن هذه اللقاءات لم تسفر عن أي اختراف دبلوماسي، وبعد استلام فصائل المقاومة منظمة التحرير وتولي حركة فتح قيادتها، وتقربها من الرئيس جمال عبدالناصر الذي دعمها لدى السوفييت، وقد اصطحب جمال عبدالناصر ياسر عرفات في زيارة إلى موسكو في منتصف عام ١٩٦٨م كأحد أعضاء الوفد المصري حاملاً جوازاً مصرياً تحت اسم "محسن أمين" دون علم السوفييت ليواجههم عبدالناصر بالشخصية الحقيقة لهذا الزائر،^(xix) وقدم السوفييت لعرفات دعماً مالياً على إثر الزيارة قدر بخمسين ألف دولار أمريكي،^(xx) وبدعوا يزورون المنظمة بالأسلحة والعتاد الحربي حتى وصل الأمر إلى تثبيت بعثة دبلوماسية في موسكو، ومن ثم اعتراف السوفييت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في عام ١٩٧٤م.^(xi) وبدعم من الحكومة الجزائرية أخذ مجلس الجامعة العربية في دوره أيلول سبتمبر ١٩٧١م قراراً بإيفاد مبعوثين عن منظمة التحرير للعمل في المكاتب



الإعلامية للجامعة في الدول الأجنبية، وعقب عملية ميونخ عام ١٩٧٢م عمل عرفات على تعزيز العلاقات الخارجية، وتلطيفاً لأجواء الشجب وجني لثمار ما أحدثته هذه العملية من صدى إعلامي للقضية الفلسطينية، فزار كل من يوغسلافيا ورومانيا والصين الشعبية وكوريا الديمقراطية والاتحاد السوفيتي، بل وكان لمنظمة المرأة في انتقاد مسلك ألمانيا الغربية بطرد الفلسطينيين من أرضها على إثر العملية، وصرحت بحقها في الرد بالوسائل المناسبة.^(xxii)

ثانياً: دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٧٤م وحتى عام ١٩٨٣م:

لقد تجلت أهم نجاحات منظمة التحرير الفلسطينية في الربط بين العمل العسكري والدبلوماسي خلال عملية ميونخ، فقد أحدثت العملية صدى دولي كبير أبرز للعالم وجذب انتباذه للقضية الفلسطينية، وأعادت تعريف القضية الفلسطينية على المستوى الدولي كقضية سياسية وأراضي محتلة بعيداً عن اقتصارها في قضية لاجئين كما قزمتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة.

حدث التحول النوعي في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعاً ووحيداً للشعب الفلسطيني على ضوء قمة الرباط عام ١٩٧٤م، حيث أعلن العرب في قمتهم عدم إمكانية إيجاد حل للقضية الفلسطينية دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، بدور أساسي، واعترفت القمة بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والذي انعكس على زيادة الاعتراف العالمي بها كممثل للشعب الفلسطيني خاصية بين دول العالم الثالث والمنظمات التابعة لها كمنظمة الاتحاد الإفريقي والتعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز.^(xxiii)

وبذلك أصبحت المنظمة هي البيت للشعب الفلسطيني والإطار المعنوي المعبر عن حقوقه بالعودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة على قاعدة البرنامج المرحلي الذي أقرته الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني،



وذلك في إطار التحول بالفكر السياسي الفلسطيني ليصبح منسجماً مع مفاهيم الواقعية الثورية، وعلى خلفية التحول الذي جرى في الصراع العربي الإسرائيلي بعد نتائج حرب أكتوبر الإيجابية على الصعيد العربي، والتي أسهمت في تعديل توازنات القوى الناتجة عن هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م، حيث استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية التقاط هذه الحلقة الهامة بالتحول والإمساك بها ومن ثم تبني البرنامج المرحلي الذيحظى بالموافقة والتأييد العربي والدولي.^(xxiv)

لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية من أبرز حركات التحرر الوطني التي تنبهت مبكراً لضرورة الانخراط في المنظومة الدولية، فأعلنت في العام ١٩٧٤م بموجب البرنامج السياسي والمرحلي قبولها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتحرر من فلسطين، الأمر الذي يعتبر تحولاً جوهرياً في الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي، الذي كان يعلن عدم المساومة على حتمية تدمير إسرائيل، وتحرير كامل جغرافيا فلسطين التاريخية.^(xxv)

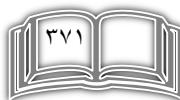
ولا يمكن القول بأن ما البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير جاء عبر قناعة وطوعاوية كاملة من قيادة المنظمة، أو تكتيكاً مراوغاً منها لتحقيق أهداف مرحلية، بقدر ما هو تحول في الفكر السياسي بعدما أدركت التغيرات في الواقع السياسي الإقليمي، والذي بدأ مع قناعة رسمية فلسطينية بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣م لم تؤدي إلى تحقيق نصر على العدو الصهيوني يفرض عليه أن يعطي الفلسطينيين أرضهم وينسحب منها طوعاً، ذلك في ظل استبعادها من طرفية وقف إطلال النار بين الدول المشاركة في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، والذي يشير إلى معاناتها من الحصار العربي على المقاومة الفلسطينية، والذي بدأت أولى مشاهده عقب الاستجابة العربية لخطط المبعوثين الأميركيين للسلام في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٠م،^(xxvi) وإقصاء المنظمة من المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام المنعقد في ديسمبر ١٩٧٣م بمشاركة الأردن ومصر وإسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة



الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة وتغيب سوريا، ذلك أوصلها إلى ضرورة التركيز على صنع سياسة خارجية تتلاءم والظروف الدولية وبالتالي التركيز على الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع.^(xxviii)

فبدأت منظمة التحرير تركز على الأمم المتحدة للانضمام إليها، فأرسل ياسر عرفات ثلاثة بعثة دبلوماسية إلى دول العالم لزيارة خمسين دولة لتأمين دعمها خلال مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، كان من ضمنها بعثة إلى رئيس الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، وإلى الرئيس الجزائري هواري بومدين كونه رئيساً لمنظمة دول عدم الانحياز، وإلى الجنرال محمد سيد بري رئيس جمهورية الصومال بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية، وإلى ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان بصفته رئيساً لمؤتمر القمة الإسلامي، وعلى إثر التحركات الدبلوماسية الفلسطينية الحثيثة لدخول هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، قرر المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في ٤ أكتوبر ١٩٧٤م وبأغلبية الأصوات دعوة المنظمة لارسال مراقبين عنها للمشاركة في الجلسة القادمة للمنظمة، ومن ثم وفي ١٤ أكتوبر ١٩٧٤م صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة إلى جانب قرار يدعى المنظمة للاشتراك في مناقشة القضية الفلسطينية وهو القرار (٣٢١٠) الذي نص على أن: "الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الأساس المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة".^(xxix)

وفي إطار هذه التحركات والتقاعلات نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في إيصال ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ليلقي خطاباً باسم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٧٤م، ليشرح واقع القضية الفلسطينية وأبعادها، لتحقق بذلك الدبلوماسية الفلسطينية مكسباً دولياً جديداً



بحصول المنظمة على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة لتشارك في دوراتها والهيئات التابعة لها بموجب القرار (٣٢٣٧)، وتؤكد من جديد على وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني والاعتراف بها دولياً كممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. (xxx)

وبذلك أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المخولة بموجب الشرعية الدولية بالشأن الفلسطيني، وضمن ذلك، بالطبع، التعامل مع النتائج اليومية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وأثار هذا الاحتلال على الشعب الفلسطيني على مختلف المستويات والأصعدة وانطلاقاً من المعطيات السياسية الجديدة، وتأسيسأً على الشرعية الدولية التي اكتسبتها على قاعدة شرعيتها النضالية كمنظمة تناضل من أجل الحرية، تطور وضع منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الدولي، فأنشأت سفارات ومكاتب تمثل دبلوماسية جديدة في معظم دول العالم، وتطورت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع أغلب دول العالم، فتحولت العديد من مكاتبها الإعلامية التي كانت تعمل في العديد من الدول الأوروبية الغربية إلى مكاتب تمثل، أو موضوعيات عامة ذات حصانة دبلوماسية معينة، وقد شمل الأمر جميع دول أوروبا الشرقية (المنظومة الاستراكية)، ومعظم الدول الأفريقية والآسيوية، ودول عدم الانحياز، كما قام ياسر عرفات بزيارات رسمية إلى الاتحاد السوفيتي وبولندا وألمانيا الديمocratique، ودول أخرى عديدة في أفريقيا وأسيا وغيرها من قارات العالم، وذلك بقصد تعزيز قرار الأمم المتحدة تعزيزاً سياسياً عملياً، فاعترفت هذه الدول بمنظمة التحرير ممثلاً شرعاً وحيداً للشعب الفلسطيني واستضافت فوق أراضيها مكاتب تمثل تتمتع بحصانة دبلوماسية. (xxxi)

وفي تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٥م كانت الحكومة الفرنسية أول حكومة أوروبية غربية تعطي ترخيصاً رسمياً بفتح مكتب معلومات لمنظمة التحرير، في حين أنه تم افتتاح مكتب في لندن بشكل غير رسمي عام ١٩٧٤م وبتساهم من الحكومة البريطانية، (xxxii) وقد شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٧٥م - ١٩٧٦م

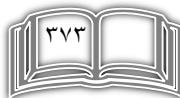


افتتاح مكاتب المنظمة في فرنسا ومالطا والسويد، وكان من بين الأسباب التي دعمت تجاوب بعض دول أوروبا الغربية مع حقوق الشعب الفلسطيني توتر علاقاتها البنية مع إسرائيل بداية السبعينيات من القرن العشرين، بسبب مطالبتها "لإسرائيل" بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.^(xxxiii)

وأواسط العام ١٩٨٠م اتخذت الحكومة النمساوية قراراً نيابة عن أوروبا الغربية بمنح منظمة التحرير اعترافاً دبلوماسياً كاملاً، وتمسك قادة المنظمة وحركة فتح بعد ذلك في مفاوضاتهم مع البلدان الأوروبية الصغيرة الأخرى مطالبين بنوع من الاعتراف المماثل لممثلي منظمة التحرير.^(xxxiv)

وقد ساهمت الدبلوماسية الفلسطينية في تطور المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية والتي تمثلت بتصور إعلان لندن في ٢٩ حزيران يونيو ١٩٧٧م، والذي أكد على أنه لقيام سلام عادل و دائم ينبغي مراعاة الحقوق المنشورة للفلسطينيين، وأن الدول التسع الأوروبية ترى بأن أي حل للنزاع لن يتحقق إلا إذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية إلى دافع، وأن يتضمن الحل ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني.^(xxxv)

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل" عام ١٩٧٨م، فرض الحصار على المنظمة فاتجهت الدبلوماسية الفلسطينية نحو الدول الأوروبية، واستطاعت كسر هذا الحصار من خلال الزيارة التي قام بها ياسر عرفات رئيس المنظمة إلى فيينا عام ١٩٧٩م والتي تعتبر أول زيارة رسمية له لعاصمة أوروبية، وقد أخذت المنظمة تكشف من نشاطها الإعلامي ودبلوماسيتها الشعبية في الأوساط الشعبية الأوروبية التي لاقت تجاوباً لدى الأحزاب اليسارية الأوروبية، وقد كانت أهم نتائج العمل الدبلوماسي للمنظمة في أوروبا قد تمثلت في اعتراف الجماعة الأوروبية بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والذي عرف بال الخيار الأوروبي، وقد كانت فرنسا وبريطانيا المحرك الرئيسي له، بهدف استخدام القرار كنقطة انطلاق للتصويت على مضمونه في



الأمم المتحدة،^(xxxvii) ونتيجة لكافحة الجهود الدبلوماسية جاء إعلان باريس في ١٨ حزيران يونيو ١٩٧٩م الذي اعتبر تطور آخر في الموقف السياسي للمجموعة الأوروبية، حيث أكدت فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية على ما يلي:

١. عدم قبول اكتساب ملكية الأراضي بالقوة.
٢. ضرورة أن تضع إسرائيل نهاية لاحتلال الأراضي التي مازالت تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧م.
٣. احترام سيادة كل دول في المنطقة، وسلامة أراضيها في حدود آمنة ومعترف بها.
٤. الاعتراف بأنه لإحلال سلام عادل ودائم يجب الأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في وطن.
٥. أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية في نظر القانون الدولي.

وجاء النجاح الأبرز في مؤتمر القمة الأوروبية في البندقية صيف ١٩٨٠م، والذي أقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والدعوة إلى إشراك منظمة التحرير في جميع جهود إحلال السلام فيما عرف بالمبادرة الأوروبية، والتصريح برغبة المجموعة الأوروبية بالقيام بدور دافع في تسوية الصراع، وكانت هذه القرارات مطلباً فلسطينياً مرتقباً من المجموعة الأوروبية،^(xxxix) وتلتها موقف الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن عام ١٩٨٠م والذي عارض قرار الكنيست "الإسرائيلي" الذي اعتبر القدس عاصمة "إسرائيل" الموحدة، حيث صوتت هذه الدول لصالح قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ (٤٧٨) وقرار (٤٧٨) اللذين نصا على عدم الاعتراف بما أسمته "إسرائيل" القانون الأساسي بشأن القدس داعية الدول التي لها سفارات في القدس إلى سحبها.

(xl)

وترسيخاً لتلك الانجازات الدبلوماسية قام رئيس المنظمة ياسر عرفات بزيارات إلى كل من إسبانيا والنمسا وتركيا وبريطانيا وفرنسا مطلع العام



١٩٨٠م، ومن ثم أحقت بزيارة إلى البرتغال في أوائل عام ١٩٨١م، ونتيجة للنشاط الدبلوماسي المكثف لهذه الزيارة تم الحصول على تصريح من رئيس الحكومة البرتغالية فرانسسكو بيريرا يؤيد فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير.^(xli)

ثالثاً: دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٨٣م وحتى عام ١٩٩٣م

بعد خروج المنظمة من آخر دول الطوق المحيطة بفلسطين جاء الانجاز الأبرز للدبلوماسية الفلسطينية بمنح فلسطين منصب نائب الرئيس الدائم لحركة عدم الانحياز في عام ١٩٨٣م، وعلى المستوى العالمي جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأخذ العلم بإعلان الدولة الفلسطينية، واستعمال فلسطين بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية في منظومة الأمم المتحدة، دون الإخلال بوضع المراقب الذي كانت تشغله منظمة التحرير الفلسطينية، تزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٨٣م لزيادة الوعي بالقضية الفلسطينية، صدر عنه ما يعرف بإعلان جنيف.^(xlii)

وتجلت نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في ٣ آب ١٩٨٦م عندما انتخب المؤتمر العالمي ضد القنابل الذرية والهيبروجينية منظمة التحرير الفلسطينية لرئاسة المؤتمر الذي عقد في العاصمة اليابانية، حيث ترأست منظمة التحرير الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ضمن الاحتفالات الحادية والأربعين لقاء القنبلة الذرية على هيروشيمما ونجازاكي، وألقى ممثل المنظمة في الجلسة الافتتاحية كلمة المنظمة إلى المؤتمر حيث شكر المؤتمر على الثقة العالية التي أولاها لمنظمة التحرير الفلسطينية بانتخابها رئيساً للمؤتمر.^(xliii)

وفي مارس ١٩٨٦م أصدرت المجموعة الأوروبية خلال اجتماعها المنعقد في بروكسل بياناً اعتبر تطوراً في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدة الصلة التي تجمع بين دول المجموعة مع بلدان وشعوب الشرق



الأوسط، والتي تدفعها إلى الاضطلاع مباشرة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد قررت خلال المؤتمر منح مساعدة مالية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، ومنح منتجاتهم أفضلية الوصول إلى سوق المجموعة^(xlv).

وقد ساهمت عدة عوامل في التعاطي الأوروبي الإيجابي مع الدبلوماسية الفلسطينية، والتي تمثل أهمها في سعي بعض الحكومات الأوروبية إلى الدخول إلى أسواق الشرق الأوسط المرحبة، وتعتبر اليونان المثال الأكثروضوحاً وفي هذا الصدد وهي الدولة الأوروبية الأولى التي اعترفت بمنظمة التحرير، كذلك دعمت الدول العربية المنتجة للنفط علاقة المنظمة الدبلوماسية بأوروبا، وقد استمر تأثير هذا العامل حتى بخصوص الاعتراف بالدولة الفلسطينية عقب إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨م.^(xlv)

فقد ردت الدول الأوروبية على إعلان الاستقلال الفلسطيني بإعلان بروكسل في ٢١ نوفمبر ١٩٨٨م حيث جاء في الإعلان: "تعلق الدول الأثنتا عشرة أهمية خاصة على القرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات إيجابية نحو الحل السلمي للنزاع "الإسرائيلي" العربي"، أما البرلمان الأوروبي فقد جاء قراره في ديسمبر ١٩٨٨م مؤيداً لإعلان الجزائر لصالح الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى ممثلة بمنظمة التحرير، وأكّد البيان الخاتمي لاجتماع القمة الأوروبية في مدريد عام ١٩٨٩م على أن القدس جزء من الضفة الغربية.^(xlvii)

هدفت الدبلوماسية الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات من خلال تحركاتها على الساحة الأوروبية لدفع الدول الأوروبية لتبني مبادرة لحل أزمة الشرق الأوسط، التأكيد على عدالة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أرض وشعب وليس قضية لاجئين، وضرورة إبرازها على المسرح الدولي باعتبارها أساس الصراع في الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في



المنطقة دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، واستعمال كافة الوسائل الضاغطة على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لكي تعرفان بالمنظمة، وبالحقوق الفلسطينية، وهذا يتطلب قبل ذلك من أوروبا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعاً للشعب الفلسطيني، والاعتراف بالحق الفلسطيني بالعودة وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وتقديم المساعدات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية للمؤسسات الفلسطينية داخل وخارج الضفة والقطاع، وقد وضحت الطلبات الفلسطينية من أوروبا في الكلمة التي ألقاها الوفد الفلسطيني برئاسة خالد الحسن في المؤتمر المشترك بين المجلس الوطني الفلسطيني والجمعية البرلمانية الأوروبية للتعاون العربي الأوروبي في ستراسبورغ بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٨٠م، وقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في ذلك خاصة بعد بيان البندقية الذي يعتبر نقطة تحول تاريخية في الموقف الأوروبي،^(xlvii) فقد أكد البيان على أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين، ويجب إشراك منظمة التحرير في أية تسوية سلمية، وضرورة أن تضع "إسرائيل" حدًّا لاحتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧م، وأن سياسة الاستيطان تعد عقبة خطيرة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، مع التأكيد على حق "إسرائيل" في الوجود في إطار حدود دولية معترف بها.^(xlviii)

ويذكر خالد الحسن بخصوص الدبلوماسية الفلسطينية وأهدافها من أوروبا: "إننا نعرف أن الأوروبيين لا يستطيعون أن يفعلوا الكثير، لكنهم في الوقت ذاته لا يفعلون كل ما يستطيعون فعله، إنهم قادرون أن يفعلوا شيئاً، الأول: يستطيعون باستخدام علاقاتهم الاقتصادية والتسهيلات الممنوحة "لإسرائيل" من قبل السوق المشتركة، وهذا لم يستعملوه على الإطلاق، والآخر: أن أوروبا بصفتها أقرب الحلفاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع التأثير على الولايات المتحدة بشكل أو بآخر عن طريق الدبلوماسية الهادئة، إنهم مازلوا ضعفاء في هذا المجال لأنهم ليسوا متحدين عليه، ومع ذلك فقد تطوروا كثيراً".^(xlix)



ويمكن حصر أهم الإنجازات التي استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية تحقيقها منذ نشأتها حتى ما قبل مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م في الإنجازات التالية:

(I)

أولاً: حظي التمثيل الخارجي الفلسطيني بمكانة رفيعة، فقد توزعت في طبيعته ومستواه على أربعة درجات:

١. تمثيل دبلوماسي كامل، حيث عملت الممثليات الفلسطينية معاملة سفارات الدول المستقلة ذات السيادة، حسانة كاملة للمكاتب والمقرات والسيارات وامتيازات دبلوماسية متعددة (في بعض الدول العربية والاشترافية والأسيوية والإفريقية).
٢. تمثيل فلسطيني شبه دبلوماسي، على مستوى أقل من السفارات وأقرب إلى القنصليات مع بعض الامتيازات والحسانة الجزئية، حيث عملت على مستوىبعثات الدولية (في بعض الدول العربية والاشترافية والأسيوية والإفريقية).
٣. تمثيل شبه رسمي معترض به بشكل منقوص، تتمتع ببعض الحسانة ولكن بدون امتيازات دبلوماسية، تعامل على أساس مكاتب إعلام أو علاقات عامة (أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية).
٤. تمثيل غير معترض به، غير مقيم في بعض الحالات، لا صفة رسمية له، أقرب إلى وجود الأمر الواقع، مهماته تتحصر في إجراء الاتصالات وتبادل المعلومات (أوروبا الغربية، وأمريكا اللاتينية).

ثانياً: أولت القيادة الفلسطينية اهتماماً خاصاً بالموقف الأوروبي الذي شهد تغييراً ملحوظاً، فلم تكن الاعترافات الأوروبية دبلوماسية ولا كاملة، واقتصرت على حق الشعب الفلسطيني في وطن وعلى الحاجة إلى مفاوضات غير مشروطة، كما جاء في بيان المجموعة الأوروبية المشتركة في حزيران يونيو ١٩٧٧م.



ثالثاً: تعاملت القيادة الفلسطينية مع الانتشار الفلسطيني الواسع في الخارج، كما تعاملت مع الجسم العسكري الممتد من جنوب لبنان حتى طرابلس، باعتباره أداة هامة لتكريس الكيانية الفلسطينية وثبتت سلطتها السياسية داخلياً ولبنانياً وعربياً، أكثر منه وسيلة فعالة لخدمة إستراتيجية ثورية عليها، وبرز الحرص على تحقيق المكاسب الشكلية والإستعراضية ذات المدلول الكياني الرمزي إلى جانب الإنجازات السياسية والدبلوماسية كالإعتراف والتمثيل والدعم المباشر.

كما سعت المنظمة إلى توظيف واستثمار العمل الدبلوماسي إلى دعم النشاط العسكري من خلال إيفاد أعداد من الضباط وصف الضباط للمشاركة في دورات عسكرية متخصصة في عدد من الدول كالاتحاد السوفيتي وألمانيا (ii) الديمقراطية وبلغاريا وكوريا الشمالية وهنغاريا وفيتنام وعدد من الدول العربية، ومن إنجازات الدبلوماسية الفلسطينية استخدام الأداة الاقتصادية في كسب العواصم الإفريقية، بل وطرد الدبلوماسية الإسرائيلية منها، فقد افتتحت المنظمة عدد كبير من المتاجر ومزارع الطيور والفاواكه، والتخطيط لبناء مطار في غينيا، وحرص الرئيس عرفات على اصطحاب معه عدد من المستشارين الاقتصاديين (iii) إلى أفريقيا.

لقد لعبتبعثات الدبلوماسية للمنظمة دوراً هاماً في نشر القضية الفلسطينية في بلدان العالم، وساهمت بال بدايات في توثيق عرى العلاقة ما بين المنظمة والحكومات المستضيفة لمقار بعثات المنظمة، وقد أعطيت بعثات مساحة واسعة خاصة في بلدان العالم الثالث وأوروبا الشرقية للنشاط الفاعلية، كما ساهمت في تنفيذ بعض البرامج المفيدة لشعبنا مثل بعثات الطلابية ومنح العلاج ودورات التثقيف والكادر، إلى جانب الفاعليات والأنشطة التي كانت تنظمها الممثليات الفلسطينية بالمناسبات الوطنية، مثل يوم الأرض، أو وعد بلفور، أو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني وغيرها من الفعاليات التي توكل



تضامن شعوب العالم مع عدالة قضية شعبنا وفي مواجهة الاحتلال، ولضمان حق شعبنا بالحرية والانعتاق والاستقلال الوطني.^(lxxiii)

إن التحول النوعي في العلاقات الدولية التي نجحت في تحقيقها دبلوماسية منظمة التحرير يتمثل في تأسيس واستقبال البعثات الدبلوماسية للمنظمة بالإقرار بها كعنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني رسميًّا، بعد ما كانت العلاقات مقتصرة على علاقات الفصائل بنظرائها من قوة التحرر الوطني والديمقراطي بالعالم، إلى جانب العلاقة مع الأطر الاجتماعية المماثلة من طلاب ومزارعين وعمال ونساء وكتاب وصحفيين، أي أن الإقرار بشرعية المنظمة ووحدانية تمثيلها عميق بعد الاعتراف الرسمي وأعطى زخماً جديداً يضاف إلى الجهد الفصائلي كل على حده، أو إلى جهد الأطر المهنية والاجتماعية التابعة للمنظمة، الأمر الذي تم به تجاوز المرحلة السابقة للاعتراف بالمنظمة، حيث ساد الإراك بين العديد من الأوساط الرسمية بالعالم بكيفية التعامل معها، وبخاصة في ظل الدعاية الصهيونية المدعومة من قوى الرأسمال العالمي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض أصدقاء وحلفاء "إسرائيل" من بلدان أوروبا، حيث حاولوا التحرير ضد المنظمة بوصفها وفق إدعاءاتها التحريرية مجموعة من العصابات أو الإرهابيين، وبالتالي فقد شكل الاعتراف بالمنظمة وتأسيس المقرات الدبلوماسية التابعة لها في بلدان العالم صفة قوية "لإسرائيل" ولدعایتها الصهيونية ولأصدقائها وحلفائهم من قوى الرأسمال والاستعمار العالمي، إضافة للإنجاز الخاص بالمنظمة كحركة تحرر وطني فلسطيني أصبح معترفاً بها، وكفائد للنصال الوطني الفلسطيني بتجاه تحقيق أهدافه بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.^(liv)

وبذلك يمكن القول بأن الدبلوماسية الفلسطينية استطاعت منذ نشأة منظمة التحرير حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين أن تحقق العديد من الإنجازات والنجاحات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:



١. التمثيل الرسمي: نقل حالة التمثيل من مجرد علاقات ما بين حركات التحرر أو الأحزاب المناصرة لحركات التحرر إلى علاقات دبلوماسية رسمية وتمثيل دبلوماسي لمكاتب ومبروثي منظمة التحرير الفلسطينية.
٢. توظيف الدبلوماسية لإنهاء الإدعاءات الصهيونية حول منظمة التحرير الفلسطينية وفصالها المختلفة، ونقل الصورة نقلة نوعية من إرهابيين إلى أصحاب حق وحركة تحرر تسعى لتقرير المصير.
٣. تغيير المواقف تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير خصوصاً على مستوى الاتحاد الأوروبي، والذي أدى إلى صدور العديد من البيانات والمواقف المؤيدة إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في تقرير المصير وقيام دولته.
٤. دخول المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة كعضو مراقب له صلة مباشرة بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
٥. تثبيت شرعية ووحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني على المستوى العربي والإقليمي والدولي بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية، فأصبح لا يمكن الحديث عن القضية الفلسطينية وأي تسوية بعيداً عن الإطار الرسمي المعترف به والمتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية.
٦. توظيف الدبلوماسية على مستوى الأمم المتحدة في استصدار القرارات المؤيدة والمناصرة للقضية الفلسطينية من خلال التصويت بالأغلبية لصالح القرار، وذلك لم يكن يحدث لولا النشاط الدبلوماسي الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية بأجهزتها المختلفة.
٧. إلغاء كافة مشاريع توطين الفلسطينيين أو إدماجهم ضمن دولة من دول المنطقة ككونفرالية مثل ما طرح في ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية.



٨. توظيف العمل العسكري لتحقيق العديد من المكاسب الدولية والذي تحلى بعد عملية ميونخ التي جذبت أنظار العالم للقضية الفلسطينية، وأعادت تعريفها من مجرد قضية لاجئين إلى قضية تحرر وطني وأرض محتلة.

وقد أولت الدبلوماسية الفلسطينية الدائرة العربية أهمية قصوى، لأنها مفتاح الفيartz إلى القنوات الإقليمية والدولية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى كون الدول العربية تشارك في أكثر من محفل دولي وإقليمي، مما منح الدبلوماسية الفلسطينية دفعه قوية لبلورة العديد من المواقف داخل المنظمات الدولية تجاه قبول وتبني الأهداف الفلسطينية، إلا أن الخلافات العربية حول القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا، والخلافات العربية الفلسطينية، والتدخل العربي عبر تنظيمات أوجدها في الساحة الفلسطينية من جهة أخرى، ساهم بالضرورة في إحداث خلل واضح في مسار الدبلوماسية الفلسطينية وأعاق تقدمها،^(iv) كما أولت اهتماماً بالدائرة الدولية وتجلت نجاحات الدبلوماسية الفلسطينية في أن عدد الدول المعترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية فاق بعدد الدول التي اعترفت بإسرائيل في تلك المرحلة.^(v)

الخلاصة:

سعت الدبلوماسية الفلسطينية في بدايتها إبان هذه المرحلة لحشد التأييد العربي وال العالمي للاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعاً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وناطقاً باسمه بصورة رسمية في المحافل الدولية، وانتقلت الدبلوماسية الفلسطينية منذ منتصف السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات نقلة نوعية في طبيعة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، حيث جرى تغيير في برنامج عمل المنظمة، بحيث أصبحت تسعى إلى تحقيق سلطة وطنية على أراضي العام ١٩٦٧م، بعد أن كانت تسعى إلى إقامة دولة مستقلة على كامل التراب الفلسطيني، وتغيرت مرجعية العمل الدبلوماسي من الميثاق الوطني إلى البرنامج المرحلي وقرارات المجلس



الوطني في دورتيه الثانية والثالثة عشر، وقد حققت الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة إنجازات كبيرة، بحيث أصبحت القضية الفلسطينية القضية الأولى على الأجندة العالمية، لكن المنظمة في مقابل ذلك دفعت ثمناً سياسياً، حيث تراجعت عن هدفها الاستراتيجي لمصلحة الهدف التكتيكي.

ومنذ منتصف الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات بدأت الدبلوماسية الفلسطينية تتسم بدبليوماسية الأمر الواقع، وبعد الهزيمة العسكرية للغزو "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢م لمنظمة التحرير، حاولت المنظمة الحفاظ على بيانها السياسي، والتكيف مع الأمر الواقع والقبول بمبدأ التسوية السياسية، وتميزت هذه الفترة من العمل الدبلوماسي باقصاره على مقر الرئاسة، حيث لوحظ تهميش عمل المجلس الوطني والدائرة السياسية، وقد حققت الدبلوماسية الفلسطينية الحد الأدنى من المطالب الوطنية التي اشتمل عليها برنامج المنظمة سابقاً، وتمثلت في إقامة سلطة وطنية في منطقة حكم ذاتي مؤقتة، وفي مقابل هذا المكسب الضئيل خسرت الدبلوماسية الفلسطينية الكثير على عكس الدبلوماسية "الإسرائيلية" التي حققت كل أهدافها، مقابل القليل الذي قدمته المنظمة والعرب.

لقد ساهمت دبلوماسية التحرر الفلسطيني في تحقيق إنجازات كبيرة، فقد نالت الثورة الفلسطينية من التعاطف والتأييد السياسي كما الدعم المادي والمالي ما لم تتحققه ثورة أو حركة تحرر أخرى، وشملت دائرة التأييد لنضال الشعب الفلسطيني المحيط العربي والإسلامي والإفريقي والمعسكر الاشتراكي، كما حققت منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً دبلوماسياً غير مسبوق وصل أوجه مطلع الثمانينيات عندما نالت الثورة اعتراف أكثر من مائة دولة^(lvii) إضافة إلى اعتراف عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، تحققت هذه الإنجازات في فترة كان فيها الأداء السياسي والعسكري الثوري الفلسطيني في أوجه، وبالرغم من أن الإنجازات العسكرية للثورة الفلسطينية كانت متواضعة، إلا أن حجم التضحيات البشرية التي قدمها الشعب الفلسطيني شكلاً إحدى أهم مركبات الدبلوماسية الفلسطينية.



مراجع الدراسة:

- (i) علي فياض: التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة، (مجلة صامد الاقتصادي: العدد ١١٨، ١٩٩٩م)، ص ٧٥.
- (ii) الموسوعة الفلسطينية: منظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، المجلد الخامس، ١٩٩٠م)، ص ٣١٥.
- (iii) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Political, ibid, p.327.
- (iv) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام أو سلو ما قبلها وما بعدها، الجزء الثالث، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الخامسة، ديسمبر ١٩٩٦م)، ص ١٦.
- (v) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Political, Ibid, p216.
- (vi) حلمي شعراوي: الأفريقي من التحرر إلى العولمة، (المجلة العربية للعلوم السياسية: عدده ١١٥٠٧م)، ص ٣٧.
- (vii) مجلة صامد: تقرير إسرائيلي حول منظمة التحرير الفلسطينية وأفريقيا، معهد العلاقات الدولية بالجامعة العبرية، (مجلة صامد الاقتصادي: عدد ٧٢، ١٩٨٨م)، ص ١٨٠ – ١٩٤.
- (viii) عبدالستار قاسم: الطريق إلى الهزيمة، (فلسطين: منشورات جامعة النجاح الوطنية، ١٩٩٨م)، ص ٣٦.
- (ix) حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، (بيروت: مرک دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م)، ص ٨.
- (x) علي فياض: التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة، مرجع سابق، ص ٧٩.
- (xi) عبدالله عبدالله: العمل الدبلوماسي في أوروبا: في مفهوم وممارسة الدبلوماسية: تجارب محلية وفلسطينية، (فلسطين: معهد أبو لغد للدراسات الدولية جامعة بيرزيت، ٢٠٠٧م)، ص ٢٤.
- (xii) عماد غياطة: الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعليّة، (فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٠م)، ص ١٥.
- (xiii) تحسين فتحي حمدان: الاختصاص السياسي والدبلوماسي لرئيس السلطة الفلسطينية، (فلسطين: جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٤م)، ص ١٩٦.



(xiv) رشاد توان: النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات

الدولية: التجربة الفلسطينية, (فلسطين: جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير، ٢٠١١م)، ص ٣٨.

(xv) الحسن بن طلال: حق الفلسطينيين في تقرير المصير "دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة", (لندن: مطبوعات كورونيت، ١٩٨١م)، ص ٨٦.

(xvi) نادية شكيل: حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة, (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٢م)، ص ٧٨.

(xvii) محمود أبو صوي: الوضع الفلسطيني على ضوء أحكام القانون الدبلوماسي والدولي, (جامعة بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠١١م)، ص ١٠.

(xviii) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Political, (London: Cambridge University Press, 1984), p.327-329.

(xix) نبيل حيدري: الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية: ١٩٧٥ – ١٩٧٦م، (مجلة شؤون فلسطينية: عدد ٢٤٠، ٢٤١/٢٤١، ١٩٩١م)، ص ٤٢-٤١.

(xx) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Political, Ibid, p221-222.

(xxi) سينثا انكليزس: موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير: ١٩٤٧ – ١٩٨٢، (مجلة شؤون فلسطينية: العدد ١٤٩/١٤٨، ١٩٨٥م)، ص ٣٠ – ٣٣.

(xxii) عبدالله عبدالله: العمل الدبلوماسي في أوروبا، في مفهوم وممارسات الدبلوماسية تجارب محلية وفلسطينية, (جامعة بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٧م)، ص ٢٥.

(xxiii) عثمان محمود أحمد، وأخرون: التربية الوطنية, (الأردن: منشورات جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٤م)، ص ٣٥٦.

(xxiv) محسن أبو رمضان: الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لاصلاحها؟, (مركز رام الله للدراسات حقوق الإنسان: مجلة تسامح، العدد ٣١، كانون الأول ٢٠١٠م)، ص ١٨.

(xxv) سلمان فضل: حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم, (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دراسات إستراتيجية، ٢٠٠٢م)، ص ١٦.

(xxvi) نافذ أبو حسنة: تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء, (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩م)، ص ٣٢.



(^{xxvii}) Charmine Smiklo: The United States and The Palestine Problem: A Case for United State Recognition of The Palestine Liberation Organization, (Phd Thesis, Major Professor: Fred Warner Neal, Claremont Graduate School, 1982), p95-96.

(^{xxviii}) يزيد الصايغ: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ - ١٩٩٣م: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة, (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣م)، ص ٤٦٧-٤٦٨.

(^{xxix}) طلال أبو عفيف: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧ - ١٩٩٧م, (فلسطين: ب.ن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م)، ص ٢١٤-٢١٤.

(^{xxx}) أحمد صخر بسيسو: منظمة التحرير بين مراحل الكفاح ودورب التسوية, (فلسطين: مركز صخر جبس للدراسات الفكرية والتوثيق، ٢٠١٢م)، ص ٨٥.

(^{xxxi}) المرجع السابق، ص ٨٦.

(^{xxxii}) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Political, Ibid, p.348.

(^{xxxiii}) مني عزت: الجماعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، (مجلة صامد الاقتصادي: العدد ٢٦٢ / ١٣٨، ٢٠٠٤م)، ص ٢٦٥-٢٦٢.

(^{xxxiv}) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Political, Ibid, p.348.

(^{xxxv}) أحمد سعيد نوبل: توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، (مجلة دراسات شرق أوسطية: العدد ٢٥، ٢٠٠٣م)، ص ٤-٤.

(^{xxxvi}) ماهر الشريف: البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ - ١٩٩٣م, (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥م)، ص ٢٩٤.

(^{xxxvii}) John Amos: Palestinian Resistance: Organization of Nationalist Movement, (New York: Pergamon Press, 1980), p275.

(^{xxxviii}) خضر بشاره: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م)، ص ٤٤٥.

(^{xxxix}) مني عزت: الجماعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، (مجلة صامد الاقتصادي: العدد ٢٧٠ / ١٣٨، ٢٠٠٤م)، ص ٢٧٠.



^(١) عصام فضل: دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٩١ - ٢٠٠٧، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩)، ص ٤٢.

^(٢) ماهر الشريفي: البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ - ١٩٩٣م، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

^(٣) رشاد توم: النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي وال العلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٨.

^(٤) طلال أبو عفيفي: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧ - ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

^(٥) المراجع السابق، ص ٢٣٩-٢٤٠.

^(٦) رشاد توم: النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي وال العلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٧٩.

^(٧) خضر بشاره: أوروبا والوطني العربي (القرابة والجوار)، ترجمة جوزف عبدالله، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣م)، ص ١٠٩.

^(٨) طلال أبو عفيفي: الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية ١٨٩٧ - ١٩٩٧م، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٣٥.

^(٩) محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م)، ص ٧٢.

^(١٠) Helena Cobban: The Palestinian Liberation Organization: People Power and Politics, Ibid, p.351.

^(١١) علي فياض: التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: الطريق الدبلوماسي إلى الدولة، مرجع سابق، ٨٠-٨١.

^(١٢) Raphael Israeli: PLO in Lebanon: Selected Documents, (London: Weidenfeld and Nicolson, 1983), p74-132.

^(١٣) صامد الاقتصادي: تقرير إسرائيلي حول منظمة التحرير الفلسطينية وإفريقيا، (مجلة صامد الاقتصادي: العدد ٧٢، ١٩٨٨م)، ص ١٩٠ - ١٩١.

^(١٤) محسن أبو رمضان: الدبلوماسية الفلسطينية هل من أفق لإصلاحها؟، مرجع سابق، ص ١٩.

^(١٥) المراجع السابق، ص ١٩.



^{lv}) عبد الفتاح عودة: السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٨٢م,

(المغرب: جامعة محمد السادس، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٨م)، ص ١٥٤.

^{lvi}) إسماعيل محمد خضر: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، (جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥م)، ص ٤.

^{lvii}) علي فياض: مقارنة بين التجربتين التفاوضيتين الفلسطينية والفيتنامية، (مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد ٤٨، خريف ٢٠٠١م)، ص ١٣٧.

